*القرار الولائي للتعليق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية على مستوى سوق قصاب البليدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة البليـــدة

مديـرية التجـارة

قرار رقم .....مؤرخ في ..... مارس 2020

المتضمن التطبيق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية

على مستوى سوق الشهيد محمد قصاب البليـدة

إن والي ولاية البليدة ،

- يقتضي الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ،
- يقتضي الأمر رقم 75 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم،
- يقتضي الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الحماية التقليدية وأعمالها ،
- يقتضي الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم،
- يقتضي القانون رقم 84 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل و المتمم،
- يقتضي القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن الأملاك الوطنية المعدل والمتمم،
- يقتضي القانون رقم 04-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- يقتضي القانون رقم 04 08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المحدد للقواعد المتعلقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم،
- يقتضي المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بممارسة أنشطة التجارية المعدل والمتمم ،
- يقتضي على القانون رقم 09 03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،
- يقتضي القانون رقم 09-09 المؤرخ في 26 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم،
- يقتضي القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتضمن قانون البلدية،
- يقتضي القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية،
- يقتضي المرسوم الرئاسي المؤرخ في 25 جانفي 2020 المتضمن تعيين السيد كمال نرصص واليا لولاية البليدة،
- يقتضي المرسوم(83-373) المؤرخ في 28 ماي 1983 المحدد لسلطات الوالي في مجال الأمن و الحفاظ على النظام العام،
- يقتضي المرسوم التنفيذي رقم 91-454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991 المحدد لشروط إدارة الأملاك العقارية والمادة العامة للدولة و تسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك،
- يقتضي المرسوم التنفيذي رقم 91-113 المؤرخ في 25 جويلية 1991 المحدد لأحوال الزيارة العامة في الولاية
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 205 المؤرخ في 06 جويلية 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التجارة والأعوان المكلفين بها و الإدارة المركزية و قواعد تنظيمها وسيرها،
- وبناء على التعليمة رقم 79 المؤرخة في 07 مارس 2020 الصادرة عن السيد الوزير الأول المتعلقة بوضع نظام وطني للوقاية من وباء كورونا فيروس (كوفيد 19)،
- وبناء على التعليمة رقم 01117 المؤرخة في 12 مارس 2020 الصادرة عن السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و الجهوية المرجعية المتضمنة وضع نظام وطني للوقاية من وباء كورونا فيروس (كوفيد 19)،
- وبناء على القرار رقم 084 المؤرخ في 16 مارس 2020 المتضمن التطبيق الاحترازي لبعض النشاطات التجارية و الخدماتية عبر ولاية البليدة ردحا من الزمن من السيد والي ولاية البليدة،

وباقتراح من السيد مدير التجارة لولاية البليدة

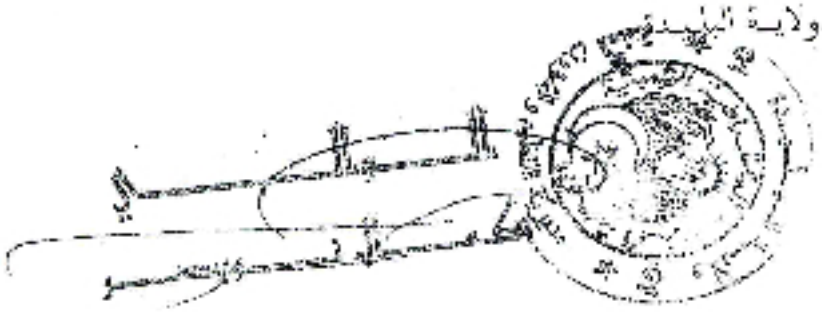
يقرر

المادة الأولى: يتم التعليق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية على مستوى سوق الشهيد محمد قصاب بالبليدة و هذا ابتداء من 17 مارس 2020 إلى إشعار لاحق.

المادة 02 : يلزم كل التجار و أصحاب المحلات التجارية بسوق الشهيد محمد قصاب بالغلق الفوري لمحلاتهم التجارية لتعزيز الوقاية لمكافحة خطر تفشي و انتشار وباء كورونا.

المادة 03 : يتعرض للمتابعة القضائية كل مخالف لأحكام هذا القرار.

المادة 04: يكلف السادة : الأمين العام للولاية، مدير التنظيم والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية، قائد المجموعة الولائية للدرك الوطني ، رئيس الأمن الولائي ، مدير التجارة، مدير الصحة و السكن، رئيس دائرة البليدة و رئيس المجلس الشعبي لبلدية البليدة، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في نشرة العقود الإدارية لولاية البليدة.



للتوقيع على إثر طلب السيد مدير التجارة لولاية البليدة

يتم التعليق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية على مستوى سوق يعقوب تركي (سوق العرب)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة البليـدة

مديـرية التجـارة

قـرار رقـم .....755.....مـؤرخ في .....17 مارس 2020..... المتضمن

التعليق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية على مستوى

سوق يعقوب تركي (سوق العرب) و سوق عبان رمضان (سوق النصارى)

المتواجدين على مستوى بلدية البليدة

ان والي ولاية البليدة ،

- بمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ،
- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف ،
- بمقتضى الأمر رقم 03-08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم،
- بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد المعدل و المتمم،
- بمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن الأملاك الوطنية المعدل والمتمم
- بمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،
- بمقتضى القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم،
- بمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم ،
- بمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،
- بمقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم،
- بمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتضمن قانون البلدية،
- بمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 25 جانفي 2020 المتضمن تعيين السيد كمال نويصر والي لولاية البليدة،
- بمقتضى المرسوم83-378 المؤرخ في 28 ماي 1983 المحدد لسلطات الوالي في مجال الامن و الحفاظ على النظام العام
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991 المحدد لشروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة و تسييرها وبضبط كيفيات ذلك،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لأجرة الإدارة العامة في الولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنين والمنازعات العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها وعملها،
- بناء على التعليمة رقم 79 المؤرخة في 07 مارس 2020 الصادرة عن السيد الوزير الأول المتعلقة بوضع نظام وطني للوقاية من وباء كورونا فيروس (كوفيد 19)
- بناء على التعليمة رقم 01117 المؤرخة في 12 مارس 2020 الصادرة عن السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية المتضمنة وضع نظام وطني للوقاية من وباء كورونا فيروس (كوفيد 19).
- بناء على القرار رقم 683 المؤرخ في 16 مارس 2020 المتضمن التعليق الاحترازي لبعض النشاطات التجارية و الحرفية عبر ولاية البليدة وصادر عن السيد والي ولاية البليدة.

وباقتراح من السيد مدير التجارة لولاية البليدة

يـــقـــرر

المادة الأولى: يتم التعليق الاحترازي لكل النشاطات التجارية و الخدماتية على مستوى سوق (سوق العرب) و سوق عبان رمضان (سوق النصارى) المتواجدين على م البليدة و هذا ابتداء من 17 مارس 2020 إلى إشعار لاحق.

المادة 02 : يلزم كل التجار و أصحاب المحلات التجارية بسوق يعقوب تركي (سوق العرب) (سوق النصارى) المتواجدين على مستوى بلدية البليدة بالغلق الفوري لمحلاتهم التجارية لتعزيز الوقاية لمكافحة خطر تفشي و انتشار وباء كورونا كوفيد 19.

المادة 03 : يتعرض للمتابعة القضائية كل مخالف لأحكام هذا القرار.

المادة 04: يكلف السادة : الأمين العام للولاية، مدير التنظيم والشؤون العامة، مدير الإدار الولائية للمركز الوطني ، رئيس الأمن الولائي ، مدير التجارة، مدير الصحة و ا البليدة و رئيس المجلس الشعبي لبلدية البليدة، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذ العقود الإدارية لولاية البليدة.

